



الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية
وزارة التعليم العالي والبحث العلمي
جامعة محمد خيضر - بسكرة-
كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير
قسم علوم التسيير



ادارة استراتيجية في ظل المسؤولية الاجتماعية دراسة حالة سوناظراك

تخصص:

إدارة إستراتيجية

الأستاذ (ة)

لطيسة عبد الحليم

من إعداد الطلبة:

إكرام لكبير
مبروكي ريان مريم

الفوج:03

خطة البحث:

مقدمة

المبحث الاول : ماهية المسؤولية الاجتماعية

المطلب 01 : مفهوم و أهمية المسؤولية الاجتماعية

المطلب02: انواع و عناصر المسؤولية الاجتماعية

المطلب03: مبادئ و ابعاد المسؤولية الاجتماعية

المبحث الثاني : دور المسؤولية الاجتماعية في استراتيجيات المؤسسة

المطلب01 : استراتيجيات التعامل مع المسؤولية الاجتماعية

المطلب02: دوافع تبني المسؤولية الاجتماعية

المطلب03: معايير قياس المسؤولية الاجتماعية

المبحث الثالث : دراسة حالة شركة سونطراك

المطلب01 : التعريف بشركة سونطراك

المطلب02: سياسات سونطراك اتجاه المسؤولية الاجتماعية

المطلب03: قوانين التشريع الجزائري و معايير ايزو 2600

خاتمة

المقدمة

تواجه المؤسسات الاقتصادية في عصرنا الحالي عدة تحديات و صعوبات و تغييرات حيث اصبح من الضروري مسايرة و مواكبة كل هذه التطورات لتتمكن من البقاء و الاستمرار لتحقيق اهدافها، ولكون المؤسسة كيان قائم بذاته فهي ليست بمعزل عن المجتمع فهي تؤثر و تتأثر به فلذلك اصبحت ملزمة على تحقيق رغبات المجتمع و من هنا جاء مفهوم المسؤولية الاجتماعية كمفهوم من شأنه اعادة خلق و بعث التوازن على المدى البعيد اتجاه هذه التحديات مما جعل المؤسسات تتخذ المسؤولية الاجتماعية قرارا استراتيجيا تكتسب من خلاله ميزة تنافسية

اشكالية البحث : ما مدى مساهمة المسؤولية الاجتماعية في تحقيق الاهداف الاستراتيجية للمؤسسات ؟

اهداف البحث : تتمثل اهداف البحث في

- التعرف على مفهوم المسؤولية الاجتماعية و اهميتها
- محاولة التعرف على اهم مبادئ المسؤولية الاجتماعية و انواعها
- التعرف على عناصر و ابعاد المسؤولية الاجتماعية
- توضيح اهم استراتيجيات التفاعل مع مفهوم المسؤولية الاجتماعية
- التطرق الى اهم دوافع تبني المسؤولية الاجتماعية.

اهمية البحث :

تكمن اهمية البحث كونه يركز على موضوع مهم و معاصروهي العلاقة التي تربط المؤسسات بالمجتمع

المبحث الاول : ماهية المسؤولية الاجتماعية

المطلب01: مفهوم المسؤولية الاجتماعية و اهميتها

أولاً: تعريف المسؤولية الاجتماعية

على الرغم من كثرة البحوث والدراسات الا انه لا يوجد تعريف شامل و موحد للمسؤولية الاجتماعية فهذا المفهوم لايزال يتطور مع تقدم المجتمعات غير ان القاسم المشترك بين مختلف التعاريف يكمن في كون ان المسؤولية الاجتماعية هي عنصر تنظيم و توافق ما بين المنظمة و المجمع و من هذا الشأن سنحاول عرض مجموعة من التعاريف لها :

- تعريف مجلس الأعمال العالمي للتنمية المستدامة 2004 : حيث يعرف المسؤولية الاجتماعية على أنها " الإلتزام المستمر من قبل شركات الأعمال بالتصرف أخلاقياً والمساهمة في تحقيق التنمية الاقتصادية والعمل على تحسين نوعية الظروف المعيشية للقوى العاملة وعائلاتهم والمجتمع المحلي والمجتمع ككل "

- تعريف المنظمة الدولية للمعايير ايزو 2012 المسؤولية الاجتماعية هي مسؤولية المنظمات عن قراراتها وأنشطتها التي تؤثر على المجتمع والبيئة، من خلال التزامها بالشفافية والسلوك الأخلاقي الذي يجب أن يتسق مع التنمية المستدامة ورفاهية المجتمع. أن يضع في اعتباره القوانين المتعلقة بالمجتمع، ويتفق مع المعايير العالمية للسلوك

تعريف فيليب كوتلر و نانسي لي (LE PHILIP KOTLER & NANCY ,2005): "المسؤولية الاجتماعية للشركات هي التزام بتحسين رفاهية المجتمع. من خلال ممارسة أعمال اختيارية تقديرية والمساهمات بالموارد المؤسسية (يطو ربيع ، 2018 ، ص10-11)

-وكتعريف شامل يمكننا ان نعرف المسؤولية الاجتماعية على انها مجموعة من القرارات و الافعال التي تتخذها المنظمة للوصول الى تحقيق اهدافها المرغوبة و القيم السائدة في المجتمع و التي تمثل في نهاية الامر جزءا من المنافع الاقتصادية الساعية على تحقيقها لكونها جزءا من استراتيجياتها "

ثانيا : اهمية المسؤولية الاجتماعية

للمسؤولية الاجتماعية أهمية وفوائد للعديد من الاطراف، ويمكن إبراز هذه الأهمية للمسؤولية الاجتماعية فيما يلي :

1- بالنسبة للمؤسسة:

- تحسين صورة المؤسسة في المجتمع وخاصة لدى العملاء والعمال؛

- من شأن الالتزام بالمسؤولية الاجتماعية للمؤسسة تحسين مناخ العمل ، كما تؤدي إلى بعث روح التعاون والترابط بين مختلف الأطراف؛

- تمثل المسؤولية الاجتماعية تجاوبا فعلا مع التغيرات الحاصلة في حاجات المجتمع، كما أن هناك فوائد أخرى تتمثل في المردود المادي والأداء المتطور من جراء تبني هذه المسؤولية.

2 - بالنسبة للمجتمع :

- الاستقرار الاجتماعي نتيجة لتوفر نوع من العدالة وسيادة مبدأ تكافؤ الفرص وهو جوهر المسؤولية الاجتماعية للمؤسسة؛

- تحسين نوعية الخدمات المقدمة للمجتمع؛

- زيادة الوعي بأهمية الاندماج التام بين المؤسسات ومختلف الفئات ذات المصالح؛

- الارتقاء بالتنمية انطلاقا من زيادة التثقيف والوعي الاجتماعي على مستوى الأفراد وهذا سيساهم بالاستقرار السياسي والشعور بالعدالة الاجتماعية.

3 - بالنسبة للدولة :

- تخفيض الابعاء التي تتحملها الدولة في أداء مهامها وخدماتها الصحية والتعليمية والثقافية و الاجتماعية

- يؤدي الالتزام بالمسؤولية الاجتماعية إلى تعظيم عوائد الدولة بسبب وعي المؤسسات بأهمية المساهمة العادلة والصحيحة في تحمل التكاليف الاجتماعية

- المساهمة في التطور التكنولوجي والقضاء على البطالة، وغيرها من الآليات التي تجد الدولة الحديثة نفسها غير قادرة على القيام بأعبائها مجيعها بعيدا عن تحمل المسؤوليات الاقتصادية الخاصة بها.(أ. سمية دربال، 2017، ص 153-154)

المطلب 02 : انواع و عناصر المسؤولية الاجتماعية

أولا- انواع المسؤولية الاجتماعية : للمسؤولية الاجتماعية نوعان هما:

1- المسؤولية الاجتماعية الداخلية : ترتبط هذه المسؤولية بالأفراد والموارد التي يتم استخدامها والمرتبطة بالأداء المحقق داخل المؤسسة، وأي نشاط من شأنه أن يسهم في تطوير العاملين وتحسين نوعية حياة العامل، وضمن هذا يمكن حصر مختلف النشاطات التي تقوم بها المؤسسة تجاه موظفيها وتندرج ضمن خانة المسؤولية الاجتماعية في:

- وضع تسهيلات أمام الموظفين لإقتناء السيارات والأجهزة الكهرو منزلية.

- توفير ظروف عمل صحية تتوفر على عنصر السلامة

- بناء مرافق مختلفة لخدمة الموظفين والاستفادة منها: كفاءات العلاج والنشاطات الرياضية ومختلف الدورات التكوينية التي تقدمها المؤسسة للموظفين .

- المساهمة في تحسين ظروف عيش الموظفين وعائلاتهم عن طريق مثلا تسهيل اقتناء مساكن لائقة، إنشاء دور حضانة خاصة بأطفال الموظفين وكذا تنظيم رحلات سياحية أثناء العطل.

2_ - المسؤولية الاجتماعية الخارجية : وتهتم بمختلف الحالات المرتبطة بالمشاكل التي تعاني منها المجتمع والتي تعد مؤثرات سالبة على مدخلات منظمات الأعمال نحو تحقيق أهدافها الاجتماعية والمتمثلة في تذليل المشاكل، معالجتها والمساهمة في خلق قيم وأنماط إجتماعية إيجابية في المجتمع .

وتتجلى أهم اوجه المسؤولية الخارجية في مختلف المشاريع الخيرية التي تتبناها المؤسسة كبناء المستشفيات ،المدارس، ودور الايتام والعجزة أو عن طريق رعايتها لمختلف التظاهرات ثقافية كانت ام اجتماعية ورياضية (جمعة، دريدي، وخليل ،2019، ص 153)

ثانيا- عناصر المسؤولية الاجتماعية

أ- المالكون : وتجسد هذه الفئة أصحاب المصالح والمستفيدين المباشرين من نشاط المؤسسة، وهم من يتحملون مخاطر الاستثمار من خلال المغامرة بأموالهم الخاصة متوقعين عائدا مجزيا ومناسبا من هذه الاستثمارات . (ضيافي،2009-2010،ص08)

ب- العاملون : يتجاوز مفهوم العاملين هنا الفنيين فقط، ليشمل بذلك جميع العاملين من إداريين وفنيين وغيرهم من العاملين في المؤسسة، حيث أن لهم مصلحة مهمة في المؤسسة لا تقتصر على الأجور فحسب بل تتعداها إلى عدد أكبر من المؤشرات المتمثلة في : رواتب وأجور مجزية، التدريب والتطوير المستمر، ظروف العمل مناسبة، العدالة الوظيفية بالإضافة إلى الرعاية الصحية للعاملين وإسكانهم. (السكرانة،2011، ص 166-167)

ج- الزبائن : وتمثل هذه الشريحة من المجتمع أهمية كبيرة لدى جميع أنواع المؤسسات بدون استثناء، فوجود المؤسسة مرتبط بإنتاج خدمات يستهلكها الزبائن، وطبيعة التعامل معهم وإقناعهم باستهلاك هذه الخدمات عمل مهم وألوية من اختصاص إدارة التسويق في أي مؤسسة . (صالح،2005، ص 89).

د- المنافسون : لقد اشتدت المنافسة كثيرا خلال السنوات الأخيرة بسبب كثرة المنتجين و المعرفة بأسرار الخدمات وانتشار التعليم المهني وسرعة الاتصال والنقل وحرية التجارة و ممارسة الأعمال، وكذلك انتقال أغلب الدول إلى آليات السوق المفتوحة، وفي خصم هذا التنافس تنتظر المؤسسات المتنافسة من بعضها البعض عدالة المنافسة ووضوح آلياتها والاتفاق على إجراءاتها، وأن لا تكون المنافسة غير عادلة ونزيهة(صالح، 2005 ، ص 92)

د- المجهزون : وترتبط بين هذه الفئة والمؤسسات علاقة مصالح متبادلة وثيقة الصلة، حيث يتوقع كل طرف من الآخر أن يصون العلاقة ويحترمها ويبادر إلى تعزيزها، ويسعون إلى تحقيق جملة من المطالب هي الاستمرارية في التجهيز، وأسعار عادلة ومقبولة وتطوير استخدامات المواد المجهزة، وتسديد الالتزامات المالية مع الصديق في التعامل . (السكرانة،2011، ص 167)

و- المجتمع : و يمكن الإشارة هنا إلى دور المؤسسة باعتبارها جزء من المجتمع في خدمة مصالحه، من خلال المعايير الأتية : (البرزنجي، 2008 ، ص 167-168)

- المساهمة في دعم البنى التحتية

- توظيف المعاقين

- خلق فرص عمل جديدة

- المساهمة في حالة الطوارئ والكوارث

- الصدق في العمل وتزويده بالمعلومات الصحيح

-احترام العادات والتقاليد السائدة

ز- البيئة : والمقصود بالبيئة هنا البيئة الطبيعية، المكونة من الماء، الهواء، التربة إلخ، وقد أصبح المجتمع معنيا بشكل كبير بالأثار البيئية التي تتركها عمليات المؤسسات المختلفة على صحة الإنسان بدرجة أولى، ثم على المياه والحيوانات والتربة والهواء . (صالح، 2005 ، ص 92)

ح- الحكومة : وهي من أهم الفئات التي تهتم بها المؤسسات، حيث تمثل فئة المستفيدين التي تتوقع من المؤسسات ما يلي : (الصيرفي، 2007 ، ص 70-72)

- الالتزام بالتشريعات والقوانين والتوجهات الصادرة من الحكومة.

- احترام تكافؤ الفرص بالتوظيف.

- تسديد الالتزامات الضريبية والرسوم الأخرى وعدم التهرب منها

- المساهمة في الصرف على البحث والتطوير

- المساهمة في حل المشكلات الاجتماعية مثل القضاء على البطالة

- المساعدة في إعادة التأهيل والتدريب.

هـ – جماعات الضغط الاجتماعي: وتشمل العديد من الفئات المختلفة المستفيدة من المؤسسات والتي تطالب هذه الأخيرة بمايلي: (صالح، 2005، ص 97)

- التعامل الجيد مع جمعيات حماية المستهلك.

- احترام أنشطة جماعات حماية البيئة.

- احترام دور النقابات العالية والتعامل الجيد معها.

- التعامل الصادق مع الصحافة.

المطلب 03 : مبادئ و ابعاد المسؤولية الاجتماعية

أولا- مبادئ المسؤولية الاجتماعية

ا-الاستدامة : و تعني الاستدامة في الموارد التي تستغل في الوقت الحالي يجب ان تكون متاحة للاستخدام مستقبلا لان نسب محدودية الكمية من هذه الموارد (فحم ، معادن ...) و الذي يستخدم منها لن يكون متاح للاستخدام مستقبلا مما يدفعنا الى التفكير في توفير البدائل (صيدون نعيمة، 2018، ص22)

ب- الشفافية : هي قيام الأجهزة العليا للرقابة بالإفصاح بطريقة آنية وواضحة ومفيدة عن أوضاعها وأنشطتها وإدارتها المالية وعملياتها وأدائها إتجاه المجتمع التي تعيش فيه كما يلزم مفهوم الشفافية ضرورة الإفصاح عن عمليات الرقابة بالإضافة إلى تمكين الأفراد المعنيين من الحصول على المعلومات اللازمة حول الأنشطة الاجتماعية للشركة. ج- المساءلة : يرتبط مفهوم المساءلة بالإطار القانوني والهيكل التنظيمي، والاستراتيجيات والإجراءات التي تضمن لجهاز الرقابة بالشركة النقاط التالية: أن تنفي بواجباتها القانونية المتعلقة بتوزيع مواردها وتقييم أدائها؛ - تفصح عن قانونية إستخدام المال العام بالإضافة إلى إجراءاتها؛ - أن يكون كل من رئيس وموظفوا الجهاز مسؤولون عن أعمالهم (عبد المالك مهري، نوفل السمايلي،2019،ص330)

ثانيا- ابعاد المسؤولية الاجتماعية

قدم كارول ضمن بحوثه الرائدة اربعة ابعاد للمسؤولية الاجتماعية في مصفوفة يبين فيها كيف يمكن ان يؤثر كل بعد على المستفيدين من البيئة، فالمسؤولية عند كارول هي حاصل مجموع هذه الابعاد و المتمثلة في الشكل رقم 01

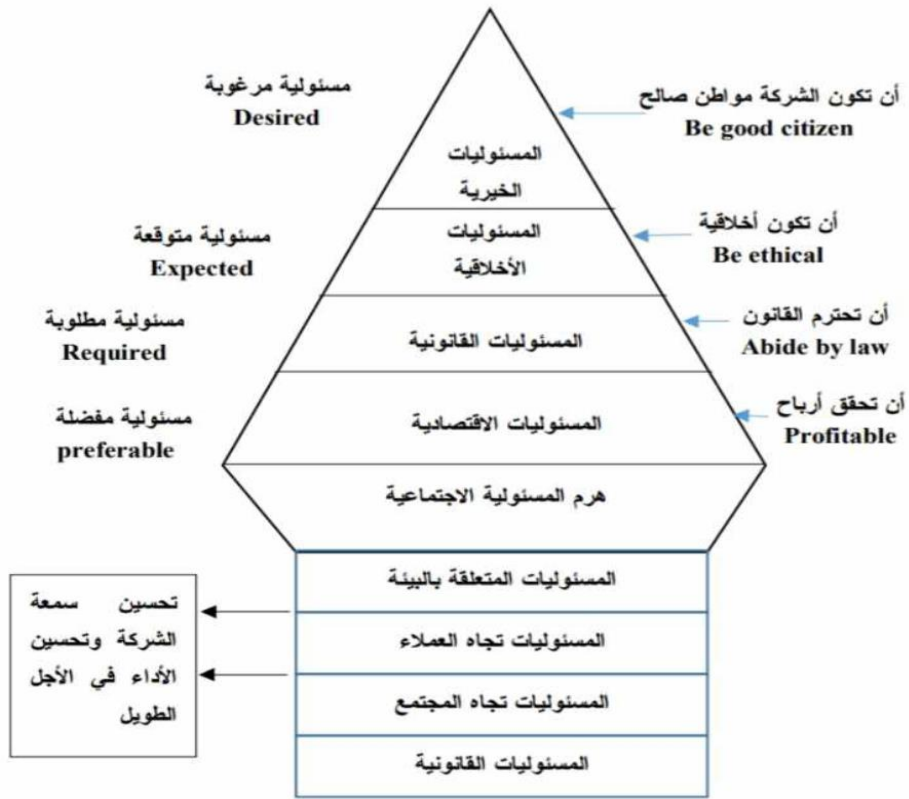
أولاً- المسؤولية الاقتصادية: يستند إلى مبادئ المنافسة والتطور التكنولوجي حيث يشتمل على مجموعة كبيرة من عناصر المسؤولية الاجتماعية يجب أن تؤخذ في إطار احترام قواعد المنافسة العادلة والحررة والاستفادة التامة من التطور التكنولوجي وبما لا يلحق والتي ضرراً على المجتمع والبيئة (زهية كواس، صليحة حفيفي، فتيحة بن حاج جيلالي معاورة، 2022، ص55)

ثانياً - المسؤولية القانونية : لبعده القانوني ويقوم هذا البعد على أساس مبادئ حماية البيئة والسلامة المهنية العدالة وقوانين حماية الزبون ويحتوي على مجموعة كبيرة من العناصر التي يفترض أن تحترم من قبل المؤسسات وبالشكل الذي يعزز ويساهم في الارتقاء بالعلاقة مع الزبون والعمليين بمختلف أجناسهم وأديانهم، وكذلك منع الأضرار البيئية من خلال الاستخدام التعسفي للموارد أو التلوث الحاصل في الماء أو الهواء أو التربة (مهمل عادل امين ، 2022، ص1212)

ثالثاً- المسؤولية الاخلاقية : تتمثل المسؤولية الاخلاقية في ضرورة التزام المؤسسات عند قيامها بوظائفها و مهامها باتباع الاسس و القواعد التي تتفق مع منظومة القيم و الطوابط و العادات و التقاليد و احترام الثقافة الاساسية دون الحاق الضرر بالمجتمع و مكوناته (سميرة لغويل، نوال زمني، 2016، ص304)

رابعاً- المسؤولية الاجتماعية : اي ان تكون المؤسسة صالحة و ان تعمل على تنمية المجتمع و تطويرهو المساهمة في برامج لارتقاء و تحسين جودة الحياة مع مراعاة الجانب الخيري في ادائها و الاهتمام بالعدالة و المساواة في التوزيع حيث تتصرف من خلالها المؤسسة كفرد صالح يساهم في رفاهية المجتمع (هاجر بوجعيط، 2019، ص 17)

الشكل رقم 01 : هرم كارول للمسؤولية الاجتماعية



المصدر : د/رضا صالح علي مجاهد عبد الرحمن فيصل، 2018، ص48

المبحث الثاني : دور المسؤولية الاجتماعية في نجاح استراتيجية المؤسسة

المطلب 01 : إستراتيجيات التعامل مع المسؤولية الاجتماعية

• يتمحور الاداء الاجتماعي للمنظمة حول اربعة مواقف او استراتيجيات تتمحور في :

1-استراتيجية عدم تبني المسؤولية الاجتماعية (إستراتيجية الممانعة) : وتعرض هذه الاستراتيجية اهتماما بالاولويات الاقتصادية لمنظمان الاعمال دون تبني اي دور اجتماعي لانه يقع خارج نطاق مصالحها التي يجب ان تتركز على تعظيم الربح و العوائد الاخرى و تقع على مستوى البعد الاول من هرم كارول " المسؤولية الاقتصادية "

2-لاستراتيجية الدفاعية : وتعني القيام بدور اجتماعي محدود جدا بما يتطابق مع المتطلبات القانونية المطلوبة فقط وهو لحماية المنظمة من الانتقادات و يقع هذا الدور ضمن المتطلبات الخاصة بالمنافسة و ضغوط الناشطين في مجال البيئة و تقع على مستوى البعد الثاني من هرم كارول " المسؤولية القانونية " (د/نوفل عبد الرضا الكلابي،المسؤولية الاجتماعية و الاخلاقية، جامعة بغداد)

3-استراتيجية التكيف : في هذه الاستراتيجية نجد أن المؤسسة تخطو خطوة متقدمة وأخرى باتجاه المساهمة بالأنشطة الاجتماعية من خلال تبني الإنفاق في الجوانب

المرتبطة بالمتطلبات الأخلاقية والقانونية إضافة إلى الاقتصادية، حيث يكون لها دور اجتماعي واضح من خلال التفاعل مع الأعراف والقيم وتوقعات المجتمع و تقع على مستوى البعد الثالث من هرم كارول " المسؤولية الاخلاقية "

4- استراتيجية المبادرة التطوعية: تأخذ الإدارة هنا زمام المبادرة في الأنشطة الاجتماعية وتلك بالاستجابة للكثير من المتطلبات الاجتماعية وفقا لتقديرات المدراء بما يتناسب مع المواقف المختلفة. تتميز هذه الاستراتيجية بأن الأداء الشامل للمؤسسة يأخذ دائما في الاعتبار أن لا تكون القرارات المتخذة أو التصرفات ذات أثر معاكس لتطلعات المجتمع ومصالحته و تقع على مستوى البعد الرابع من هرم كارول " المسؤولية الاجتماعية " (سفيان مسالمة، حسناء مشري، زينب تمرابط، 2023 ، ص125)

المطلب 02: دوافع تبني المسؤولية الاجتماعية

أسباب و دوافع تبني المسؤولية الاجتماعية: أشارت العديد من التزامات إلى أن بروز وتنامي مفهوم المسؤولية الاجتماعية جاء نتيجة العديد من التحديات كان من أهمها:

1- العولمة : وتعد من أهم القوى الدافعة لتبني المنظمات لمفهوم المسؤولية الاجتماعية حيث أضحت العديد من الشركات الجنسية (MNCs) ترفع شعار المسؤولية الاجتماعية وأصبحت تركز في حملاتها الترويجية على أنها تهتم بحقوق الإنسان، و تلتزم بتوفير ظروف عمل آمنة للعاملين ، وبأنها لا تسمح بتشغيل الأطفال؛ كما أنها تهتم بقضايا البيئة والحفاظ على الموارد الطبيعية.

2- تزايد الضغوط الحكومية والشعبية: من خلال التشريعات التي تنادي بضرورة حماية المستهلك والعاملين والبيئة، الأمر الذي قد يكلف المنظمة أموالاً طائلة إذا ما رغبت في الالتزام بتلك التشريعات، وبخلاف ذلك قد تتعرض للمقاطعة والخروج من السوق بشكل عام.

3- الكوارث والفضائح الأخلاقية: حيث تعرضت الكثير من المنظمات العالمية لقضايا أخلاقية مما جعلها تتكبد أموالاً طائلة كالتعويضات للضحايا او خسائر نتيجة المنتجات المعيبة

4- التطورات التكنولوجية المتسارعة: والتي صاحبها تحديات عديدة امام منظمات الأعمال فرضت عليها ضرورة الالتزام بتطوير المنتجات، تطوير مهارات العاملين، وضرورة الاهتمام بالتغيرات في أذواق المستهلكين، وتنمية مهارات متخذي القرار وخاصة في ظل التحول من إقتصاد الصناعي الى اقتصاد قائم على المعلومات والمعرفة، وزيادة الإهتمام برأس المال البشري بدرجة أكبر من رأس المال المادي وبالتالي أصبح لزاما على المؤسسات مضاعفة الجهود والسعي لبناء علاقة استراتيجية أكثر عمقا مع شركاء العمل والمنظمات التي تهتم بالبيئة والمجتمع المحلي (تومي عبد الكريم ، 2017، ص5).

المطلب 03: معايير قياس المسؤولية الاجتماعية

هناك مجموعة من المعايير التي تقيم وتقيس الأداء الاجتماعي للشركات ومدى تحملها لمسؤولياتها تجاه المجتمع، ومن اهم هذه المعايير تذكر:

أولا- معايير قياس حجم النشاط الاجتماعي للشركة تجاه العملاء :

أ- مؤشر قياس تكلفة الأنشطة الخاصة بتحسين منتجات وخدمات الشركة : يبين هذا المعيار تكاليف البحث والتطوير التي تنفقها الشركة من أجل تحسين جودة منتجاتها وخدماتها الموجه للعملاء. ويحسب كما يلي :

أبحاث تطوير وتحسين جودة المنتج أو الخدمة / إجمالي تكاليف الإنتاج أو الخدمات المؤداة

ب- مؤشر قياس دور الشركة في حل والرد على استفسارات ومشاكل العملاء : يتضمن هذا المعيار عدد المشاكل التي استجابت لها الشركة اتجاه عملائها، ويقاس من خلال العلاقة

عدد المشكلات التي عالجتها الشركة واستجابت لها / إجمالي عدد المشكلات المقدمة من العملاء والمستهلكين

ثانيا - معايير قياس حجم النشاط الاجتماعي للشركة إتجاه العاملين: ويتم القياس عبر معايير عديدة، أهمها:

أ- معيار قياس الدخل النقدي للعاملين بالشركة : يتضمن هذا المعيار مرتبات وأجور العمال وكذلك مختلف الحوافز والمكافآت التي يتحصل عليها عمال الشركة خلال فترة زمنية ويتم قياسها بالطريقة التالية:

المرتبات والأجور + المكافآت والحوافز النقدية / عدد العاملين

ب- معيار قياس مساهمة الشركة في حل مشاكل الاجتماعية لعمالها: يتضمن هذا المعيار كل المساهمات التي تقدمها الشركة في سبيل حل المشاكل الاجتماعية التي تواجه عمالها كوسائل الانتقال التأمينات الاجتماعية، الرعاية الصحية وغيرها من المشاكل، ويتم قياسها عن طريق معيار قياس مساهمة الشركة في حل مشاكل الاجتماعية لعمالها - عدد العاملين المستفيدين من مساهمة الشركة في حل المشكلات الاجتماعية / عدد العاملين في الشركة

ج- معيار قياس مساهمة الشركة في توفير الأمن الصناعي للعاملين لديها: يوضح هذا المؤشر مساهمة الشركة في الحد من حوادث العمل لديها عن طريق توفير الأمن الصناعي لعمالها. معيار قياس مساهمة الشركة في توفير الأمن الصناعي للعاملين لديها - عدد الحوادث التي تقع في السنة / عدد ساعات العمل الفعلية السنوية

ثالثا - معايير قياس حجم النشاط الاجتماعي للشركة تجاه المجتمع والبيئة : من أهم المعايير المعتمدة بخصوص هذا الشأن نذكر:

أ- مؤشر قياس المساهمة الاجتماعية في تحقيق الرفاهية: يوضح هذا المؤشر إسهامات الشركة اتجاه المجتمع المحلي من خلال توفيرها لمجموعة من النشاطات الاجتماعية والرياضية والصحية وغيرها من النشاطات لفائدة أفراد المجتمع و يحسب كالتالي

تكلفة مساهمة الشركة في الأنشطة الاجتماعية للمجتمع / إجمالي التكاليف الاجتماعية للأنشطة الاجتماعية التي ساهمت فيها الشركة

ب- مؤشر قياس مساهمة الشركة في توفير فرص عمل جديدة: يشمل هذا المؤشر عدد المناصب التي توفرها الشركة للأفراد المجتمع و يحسب كمايلي

عدد العاملين المعيّنين بالشركة سنويا / إجمالي عدد القوى العاملة في الدولة في نفس النشاط (عبد المالك مهري، نوفل سليمان، مرجع سابق، ص333-334)

المبحث الثالث : دراسة حالة شركة سونطراك

المطلب 01: تعريف شركة سونطراك

سوناطراك شركة حكومية جزائرية أنشئت لنقل وتسويق المحروقات، وتحولت لاحقا إلى مجموعة بترولية وغازية ضخمة توفر الجزء الأهم من عائدات البلاد من العملة الصعبة، وتصنف ضمن كبريات شركات المقاولات على الصعيد الأفريقي تأسست الشركة الوطنية لنقل وتسويق المحروقات (سوناطراك) نهاية عام 31 ديسمبر 1963 تجسيدا لرغبة السلطات الجزائرية في السيطرة على الثروة البترولية للبلد وهدفت السلطات من إنشاء الشركة لتوجيه الثروة البترولية لخدمة التنمية الاقتصادية والاجتماعية، وجعلها رافعة لتأمين القطاع النفطي ، وهي الشركة الوحيدة في الجزائر المسؤولة عن استغلال المصادر النفطية والغازية وتسويقها معتمدة على استراتيجية التنوع، سوناطراك تطور نشاطات توليد الكهرباء، الطاقات الجديدة والمتجددة، تحليه مياه البحر، كذلك البحث و استغلال الطاقة المنحمن بهدف مواصلة استراتيجياتها العالمية، تنشط سوناطراك في الجزائر و عدة بلدان في العالم و افريقيا وتحتل سوناطراك المرتبة الأولى في إفريقيا، الثانية عشر في العالم هي أيضا رابع مصدر للغاز الطبيعي المميع و ثالث مصدر عالمي لغاز البترول المميع وخامس مصدر للغاز الطبيعي، تمثل مبيعاتها حوالي 95% من إجمالي صادرات الجزائر، كما تمثل نشاطاتها حوالي 30% من إجمالي الناتج المحلي في البلاد ، وتوظف أكثر من 120 ألف شخص، وهذه اهم الاحصائيات لشركة سوناطراك

الجدول رقم 1 : حجم صادرات شركة سوناطراك بين 2019،2019

2019	2020	حجم الصادرات
22.2	16.7	النفط الخام ⁶ طن
4.4	3.3	مكثفات ⁶ طن
13.7	14.6	المنتجات المكررة ⁶ طن
6.3	5.6	غاز البترول المسال ⁶ طن
26.7	25.6	غاز طبيعي ¹⁰ م ³
26.6	22.9	الغاز الطبيعي المسال ⁶ م ³
90.3	80.7	المجموع ⁶ طن مكافئ نפט TEP.

مصدر: الحصيلة السماوية لشركة سوناطراك 2020

• نلاحظ انخفاض في حجم الصادرات من 90.3 مليون طن الى 80.7 مليون طن و ذلك بسبب اللجوء الى تطبيق اجراء خفض الانتاج الذي اقترته المنظمة الدولية أوبك فضلا عن انخفاض الصادرات من الغاز الطبيعي بسبب الظروف الغير ملائمة في السوق الدولي

الجدول رقم 2: حجم واردات شركة سوناطراك بين 2019-2020

2019	2020	حجم الواردات (ألف طن)
2 083	285	المازوت
1 735	392	البنزين
368	41	القار
160	-	البتروال الخام المستورد BRI
51	-	Bunker C زيت وقود السفن
-	127	EBTM اثير الميثيل والبيوثيل التالتي
16	7	الايثيلين
3	7	مواد اخرى
4 415	859	المجموع

• سجلت سوناطراك انخفاضا بنسبة 81% مقارنة بسنة 2019 من 4415 الى 959 ويعود ذلك لانخفاض المحسوس في الواردات الى انخفاض الاستهلاك بفعل اجراءات الحجر و الحد من التنقلات التي فرضتها السلطات في ايطار مواجهة كوفيد 19 من جهة و ارتفاع انتاج معامل التكرير اين تم تسجيل زيادة في الانتاج قدرها 16 مليون طن مقارنة بسنة 2019

الجدول رقم 3: حجم المبيعات بالسوق الوطنية لشركة سونطراك بين 2019،2020

2019	2020	حجم المبيعات بالسوق الوطنية
12.0	12.9	المنتجات المكررة 10 ⁶ طن
2.4	2.4	غاز البترول المسال 10 ⁶ طن
46.1	44.8	الغاز الطبيعي 10 ⁶ م ³
59.5	59.2	المجموع 10 ⁶ طن مكافئ نפט TEP

المصدر : الحصيلة السنوية لشركة سونطراك 2020

• بلغ حجم المبيعات في السوق الوطنية 59 مليون طن بإنخفاض قدره 1% في سنة 2019 و ذلك نتيجة لانخفاض حجم الاستهلاك من الغاز الطبيعي بسبب الشتاء الدافىء لتلك السنة اضافة الى انكماش النشاط الاقتصادي بسبب اجراءات الحجر المتخذة

الجدول رقم 4 : نسب معدل وقوع حوادث العمل داخل سوناطراك

2019	2020	
1.93	1.27	معدل وقوع الحوادث
0.16	0.12	معدل الخطورة

المصدر : الحصيلة السنوية لشركة سونطراك 2020

• يعود هذا التحسن الملحوظ خلال سنة 2020 بشكل اساسي الى الجهود المبذولة من طرف الادارة العليا و الاطارات و خلية ادارة الازمات

المطلب الثاني: سياسات سوناطراك اتجاه المسؤولية الاجتماعية

1-تقييم الالتزامات الاجتماعية لمؤسسة سوناطراك

تلعب مؤسسة سوناطراك دورا اساسيا في اقتصاد الوطني حيث تزود المجتمع بمجموعة من المنتجات البترولية ومشتقاتها وبات واضحا ان نشاطها يتضمن اثار بيئية واجتماعية يتطلب منها أخذ الاجراءات اللازمة الحد منها والا ستشكل هذه الآثار اختلالات بيئية يصعب التحكم فيها، لذا بادرة المؤسسة بمجموعة من المشاريع تهدف الى حماية البيئة والاعتناء بالمجتمع :

أ-استحداث نظام HES26 : من أجل الحفاظ على الموارد الطبيعية للأجيال القادمة، اتبعت سوناطراك نهج المسؤولية الاجتماعية وذلك من خلال تطوير نظام متميز لإدارة الصحة و السلامة و البيئة تم تصميمه لمراعاة جميع النواحي التي من شأنها ان تلعب دورا في الصحة و السلامة و البيئة. وقد تم تزويد هذا النظام بألية تضمن على الدوام توفر المعلومات الحديثة واستخدام التقنية والانظمة في سير عمليات الشركة. هذه الجهود جاءت لتحقيق التآزرية بين التنمية الاقتصادية والتنمية المستدامة ويهدف هذا النظام الى:

- المحافظة على حياة الانسان وحماية البيئة .
 - التنبؤ وتخفيض اخطار الحوادث.
 - تحسين أداء المجموعات تجاه الجوانب المتعلقة بالصحة و السلامة و الامن و المحيط.
 - تحسين العمال من خلال المعلومات والاتصالات وترقية الاستثمار البشري.
- المساهمة في التنمية المستدامة..

كما اعلنت سوناطراك شعارا اساسيا لتحسين ادائها في هذا المجال هو " لا حوادث، لا اصابات للعمال، لا تأثير على البيئة" وفيما يلي الانشطة التي عازمت المؤسسة على بلوغها في هذه المجالات :

اولا- في مجال الصحة : تخفيض الأمراض المهنية، تحسين ظروف العمل وتوفير الرعاية الصحية للعمال وأسرهم، خلق جو مناسب للعمل، ترقية التكوين والتعليم والنوعية في مجال الصحة والنظافة والعمل.

ثانيا - في مجال الأمن : تخفيض عدد حوادث العمل، ترقية مستوى عالي من الأمن، تجنب والغاء كل مسبب في للحوادث، ضمان سلامة وامن التجهيزات، تكوين العمال في مجال الأمن الصناعي.

ثالثا- في مجال البيئة: الحفاظ على الموارد الطبيعية، التخفيض ومنع الانبعاثات الجوية، حماية التنوع البيولوجي، معالجة المياه والاحوال، المساهمة في تنمية الطاقات النظيفة وترقيتها، المساهمة في الجهود الوطنية للتشجير.

وتتحقق النتائج في هذه المجالات الثلاثة من خلال الاعتماد على عنصر أساسي توليه سوناطراك اهمية كبيرة وهو العنصر البشري فهناك قاعدة اساسية لهذه المؤسسة هي ان كل موظف عليه أن يتلقى على الأقل تكوين لمدة أسبوع كل سنة مهما كان سنه ومستواه بحيث ان 6% من الكتلة الاجرية مخصصة للتكوين، كما ان معدل دوران العمل

منخفض مقارنة بالشركات الاخرى لأن السياسية الاجرية لسوناطراك تقترب من السياسة الاجرية للمؤسسات العالمية الكبرى.

ب- بعض الانشطة المحققة من طرف سوناطراك في مجال المسؤولية الاجتماعية:

سوناطراك منذ 2003 في تنفيذ برنامج في تسع مجالات (التكوين المهني، التعليم ومحو الامية، فك العزلة، الزراعة والدعم الفلاحي، المياه، الصحة، البيئة، الصناعات التقليدية، الرياضة والثقافة) حيث تم الالتزام بخمسة مجالات وهي التكوين، التعليم ومحو الامية، فك العزلة، الفلاحة، الرياضة وتم استكمال بقية المجالات سنة 2004-2005 ونوجز هذه الانجازات في:

- مجال التكوين المهني : يهدف الى توفير للشباب والبنات بصفة خاصة ضحايا التسرب المدرسي فرصة للاندماج في سوق العمل حيث تم في سنتي 2004 - 2005 تجهيز 22 ورشة خياطة وحلاقة.

- التعليم ومحو الامية: تمت هذه النشاطات على مستوى الجنوب فاستفادت منها بلدية قصابي ببيشار، و اميه و نسه بالوادي بالإضافة إلى البلديات (البيضاء وعين سيدي علي والحاج مشري) بولاية الاغواط وتتمثل في 6 حافلات مدرسية، كما استفادت أيضا امه ونسه من كتب مدرسية وتجهيزات بيداغوجية لفائدة الطلبة المحتاجين

- فك العزلة : استفادت 18 منطقة على مستوى ولايات ادرار، البيض، الجلفة، اليزي والاغواط وسوق اهراس من عمليات فك العزلة، وتمثلت المساهمات في: -الكهرباء الريفية وفتح الطرقات -اعادة تهيئة محطة الوقود ببلدية شروين -الربط بشبكة سونلغاز لقصور بلدية تالمين -توفير مولد كهربائي لتوفير الكهرباء لأبار السقي والمنازل غير المربوطة بالشبكة الكهربائية.

- المياه : استفادت بلدية (تالمين، قصر قدور، تينا ركوك) بولاية ادرار و(الدوسن ، البسباس) ولاية بسكرة و (اميه ونسه وبن قشة) ولاية الوادي و كراكدة ولاية البيض من 6 ابار وتجهيزات لتخزين والتزويد بالماء الصالح للشرب، كما تم ادخال مضخة تعمل بطاقة الرياح كتجربة بولاية ادرار، اما بقية الأعمال فتمثلت في انجاز وتجهيز مجموعة من مضخات المياه المعاملة بالطاقة الكهربائية بالتزويد بالماء الصالح للشرب.

- الصحة : تزويد الهياكل الصحية الموجودة على مستوى (عين قزام و تين زواتين و فقارة الزوى) بولاية تمنراست بأدوات(Radio mobile) للتشخيص، استفادت أيضا بلديات قصابي ببيشار و القيشة البيضاء، عين سيدي علي والحاج مشري) بالأغواط من 4 سيارات اسعاف كما استفادت المنبعة بولاية غرداية بتجهيزات طبية لفائدة عيادة الولادة، كما استفادت 33 قاعة علاج ببلديات(شروين و تالمين وقصر قدور واولاد عيسى و تينا ركوك وبرج باجي مختار) بأدرار من مكيفات

- الصناعات التقليدية: بهدف تنشيط الصناعات التقليدية والمحافظة على التراث تم توفير ماكنات خياطة ومواد اولية لفائدة جمعيات الصناعات التقليدية المتعلقة بأنشطتها : - برج باجي مختار من اجل الصناعات الجلدية. - تينا ركوك بالنسبة لإنتاج الزرابي

هذه النشاطات تدخل ضمن نقل هذا التراث للأجيال القادمة.

- الشباب والرياضة: تم انشاء مجموعة من ساحات اللعب للبلديات المحرومة من مساحات الترفيه عين صالح بولاية تمنراست، مزيرعة بولاية بسكرة و كراودة بولاية البيض، قصابي بولاية بشار

- البيئة: استفادت ولاية بشار وبسكرة في اطار الوقاية من الأمراض المنتقلة عبر المياه وحماية البيئة من انجاز وصيانة قناة ضخ المياه compresseur لفائدة بلدية لغروس ولاية بسكرة، وهذا كما استفادت قصابي بشار من انجاز حوض لمعالجة المياه المستعملة والموجهة للري والمحافظة على المياه الجوفية من التلوث

وهذا بالإضافة إلى القيام بكثير من الانشطة المتعلقة برعاية الطفولة والنشاطات الثقافية والترفيهية والتضامنية وعمليات تتعلق بتحليل مياه البحر.

2- واقع تبني المسؤولية الاجتماعية لمؤسسة سوناطراك

مؤسسة سوناطراك تتبنى مبادئ المسؤولية الاجتماعية تجاه محيطها الذي تنشط فيه وبرزت المؤسسة بنشاطاتها خلال فترة جائحة كوفيد19 وأبدت مسؤولية كبيرة تجاه المجتمع الجزائري حيث برزت كثيرا بمشاركتها في تخفيف تبعات الازمة على كل الاصعدة الجائحة التي مرت بها الجزائر منذ سنة 2019 فنجد أن :

- المؤسسة بتاريخ 02 أفريل 2020 قد تبرعت بما قيمته 420 مليون دج خلال شهر رمضان ما بين المواد الاستهلاكية الموجهة للعائلات المعوزة والفقيرة وكذا بعض المعدات الطبية لصالح المستشفيات عبر كامل التراب الوطني.

- إضافة الى 250 طن من المواد الغذائية التي اقتناها موظفو وعمال المؤسسة باقتطاع 1% من أجورهم للتقليل من تبعات الأزمة، " ما يعني ان المؤسسة قد رسخت روح المسؤولية الاجتماعية التي تبنتها في كل عمالها وموظفيها " حيث قدمت المعونات الممنوحة إلى مقر الولايات باعتبارها هيئات رسمية تتكفل هي بتوزيع هذه المساعدات وإيصالها لمستحقيها،

- كما تبرعت المؤسسة بتاريخ 7 و10 جوان 2020 ب60 ألف و50 ألف قناع واقي لفائدة جامعة أحمد دراية بولاية أدرار وكذا مقر ولاية بجاية على التوالي ليتم توزيعها لاحقا على مستحقيها.

- كما منحت خلال شهر جويلية 2020 ما يقارب المليار دج كمعدات ولوازم طبية، على رأسها أجهزة التنفس وتوليد الأكسجين الاصطناعي تم منحها للصيدلية المركزية وكذا وزارة الصحة للتكفل بتوزيعها لاحقا على كل المستشفيات التي كانت تعيش أنداك أزمة كبيرة جدا تمثلت أساسا الانتشار الواسع للجائحة، زيادة الوفيات بنسب كبيرة ومخيفة وكذا في النقص الكبير في الأجهزة والمعدات الطبية خاصة منها أجهزة التنفس وتوليد الاكسجين الاصطناعي وهذا ما يبرز أن مؤسسة سوناطراك تتماشى في منحها مساعداتها بما ينقص المحيط والمجتمع الذي نعيش فيه،

- أما بتاريخ 23 أكتوبر 2020 قد تبرع فرع المؤسسة بسكيدة ب 6 آلاف قناع واقي لفائدة جامعة 20 أوت 1955 بسكيدة،

- ليلها في تاريخ 27 اكتوبر تم منح 500 و معدات معلوماتية لتجهيز 5 مدارس بمناطق
الظل منحت لوزارة التربية بغرض توزيعها عليها

- وكذا تركيب سخانات المياه تعمل بالطاقة الشمسية وتجهيز قاعات للاعلام الآلي على
مستوى المؤسسات التربوية للأطوار الثلاثة ، في كل من بلدية الدبداب بولاية إليزي
وبلدية أم الطيور بولاية الوادي بتاريخ 27 اكتوبر 2020 ،

- ليلها منح جهازين لتصفية الدم على مستوى مقر ولاية إليزي لصالح مؤسسة الصحة
العمومية لبلدية الدبداب الجنوبية قصد التكفل بالمرضى الوافدين على المؤسسة
الصحية وهذا بتاريخ 19 ماي 2021

- وبتاريخ 12 اكتوبر 2021 تم إمضاء على 14 اتفاقية تعاون بين مؤسسة سوناطراك ووزارة
التعليم العالي والبحث العلمي قصد تقريب الجامعة من محيطها الاقتصادي

المطلب 03: قوانين تشريع الجزائري و معايير ايزو 2600

الفرع الأول: المسؤولية الاجتماعية حسب القانون الجزائري

قوانين حماية المستهلك يمكن اختصار صدور القوانين المتعلقة بحماية المستهلك في
قانونين هما :

• القانون رقم 89/02 المؤرخ في 07 فيفري 1989م حيث يعتبر هذا الأخير أول نص
قانوني يحمي المستهلك والذي تضمنت مواده الثلاثون المبادئ الأساسية لحقوق
المستهلك، والتي تمحورت حول الالتزام العام بالسلامة الصحية، وضرورة مطابقة المنتج
للمقاييس والمواصفات القانونية والزامية الضمان والزامية الإعلام، والزامية الأمن
الاقتصادي. وأعقب هذا النص جملة من النصوص التشريعية والتنظيمية كانت
المسؤولية الاجتماعية للشركات في الجزائر بين التشريع و الواقع جميعها في خانة وضع
التدابير والإجراءات التي من شأنها التأكد من ضمان جودة المنتجات والخدمات للحفاظ
على صحة المستهلك وسلامته وحماية مصالحه المادية والمعنوية. حيث شملت هذه
النصوص شقين أساسيين، الشق الأول تضمن الأحكام المتعلقة بالمقاييس والشروط
والمعايير الواجب مراعاتها واحترامها في عملية الإنتاج وعرض السلع والخدمات والشق
الثاني تناول النظام القانوني للمؤسسات والمرافق التي تسهر على تأطير ومراقبة مدى
احترام هذه المقاييس والمعايير والشروط من طرف المتعاملين

• القانون رقم : 09/03 والمؤرخ في 25 فيفري 2009م جاء هذا القانون ليكرس ويضمن
أكبر حماية للمستهلك، خاصة في ظل التغيرات العالمية المتسارعة من جهة و تقلص دور
الدولة في الحياة الاقتصادية والاجتماعية من جهة أخرى هذا القانون المتكون من 95
مادة موزعة على ستة أبواب و سبعة فصول تحت عنوان "حماية المستهلك نذكر بعضها

•الفصل الاول =» المحتوى الزامية النظافة و النظافة الصحية للمواد الغذائية وسلامتها.

• الفصل الثاني =» الزامية امن المنتجات.

•الفصل الثالث =» ازامية مطابقة المنتجات. الفصل الخامس | الزامية إعلام المستهلك.

الفصل السادس المصالح المادية و المعنوية للمستهلكين. الفصل السابع جمعيات
حماية المستهلكين

• القانون 90-14: يتعلق بتحديد شروط الممارسة النقابية المطبقة على مجموع العمال الاجراء و المستخدمين

• القانون 90-02: يحدد طرق التدخل و التسوية للنزاعات الجماعية للعمل، و طرق ممارسة حق الاضراب الناتج عن نزاع جماعي

• القانون 90-04: تحديد شروط التدخل و تسوية النزاعات (د/محمد سعيداني، عبد الحق قنيبي، 2021، ص 1142-1145)

الفرع الثاني : معايير ايزو 2600

تعرف المواصفة القياسية الايزو 26000 بأنها عبارة عن مواصفة دولية تعطي إرشادات حول المسؤولية الاجتماعية، و يتم استخدامها من قبل جميع المؤسسات سواء في الدول المتقدمة أو الدول النامية و ذلك لدعم جهودهم الرامية إلى التعاون بأسلوب مسؤول اجتماعيا، أما القضايا أو المجالات السبعة الرئيسية للمواصفة القياسية ISO 26000 حسب ما حددتها المنظمة الدولية للتوحيد القياسي ISO فهي

. الحوكمة المؤسسية: و تتعلق النظام الذي تتخذه المنظمات في اتخاذ قراراتهم وتنفيذ إجراءات التحقيق أهدافها ويعت الأساس في كل منظمة لأنه هو الإطار لاتخاذ القرارات. . البيئة . ممارسات التشغيل العادلة

• حقوق الإنسان: وهي تتعلق بالحقوق الأساسية التي يستحقها جميع البشر بما في ذلك الحقوق السياسية والمدنية مثل الحق في الحياة والحرية والمساواة، وتلك إشارة إلى الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية مثل الحق في العمل والغذاء والصحة والتعليم والضمان الاجتماعي.

• الممارسات العمالية: تهدف إلى تحقيق التوافق مع السياسات والإجراءات المتعلقة بالعمل الذي وحدث من أجله المؤسسة الممارسات العمالية تتجاوز العلاقة بين المؤسسة وموظفيها القضايا المتعلقة التي يتعين النظر فيها تشمل: التوظيف والعلاقات العمالية ظروف العمل والحماية الاجتماعية، والحوار الاجتماعي، الصحة والسلامة في العمل والتنمية البشرية والتدريب في مكان العمل.

• البيئة: تحتاج المنظمات إلى أن تبذل جهداً لحد من تأثيرها على البيئة من خلال اعتماد نهج شامل لهذه المشكلة والنظر في الآثار المباشرة وغير المباشرة وأثر قراراتها وأنشطتها على الجوانب الاجتماعية والاقتصادية والصحية والاقتصادية والبيئية.

• ممارسات التشغيل العادلة: تعود إلى السلوك الأخلاقي للمنظمات ومعاملاتهم مع المؤسسات الأخرى. وتشير في إطار مفهوم المسؤولية المجتمعية إلى الطريقة التي تستخدمها المنظمة بعلاقاتها المنظمات الأخرى لتحقيق نتائج إيجابية. وتشمل القضايا المتعلقة بقضايا: مكافحة الفساد، المشاركة السياسية المسؤولة المنافسة العادلة تعزيز المسؤولية الاجتماعية في سلسلة القيمة مع واحترام حقوق الملكية.

. قضايا المستهلك: المنظمات التي تقدم المنتجات والخدمات للمستهلكين والعملاء لديهم مسؤوليات تجاههم. وتشمل مسؤوليات التثقيف حول المنتج إعطاء معلومات دقيقة إرشادات الاستخدام المناسب، شفافية المعلومات التسويقية والترويجية المفيدة،

الاتفاقيات وتعزيز التنمية المستدامة، والتصميم والخدمة التي تتيح إمكانية الوصول للجميع (مقدم وهيبه، بكار بشير، ص15)

خاتمة :

إن المسؤولية الاجتماعية حقيقة وجدت تطبيقها في المجال الاقتصادي إلا انها تمثل أساسا قويا للتطور نحو مفاهيم اجتماعية جديدة؛ حتى وقتنا الراهن، لأنه لم يتم تعريف مفهوم المسؤولية الاجتماعية بشكل محدد وقاطع يكتسب بموجبه قوة إلزام قانونية وطنية أو دولية، ولا تزال هذه المسؤولية في جوهرها أدبية ومعنوية.، ومن هنا فقد تعددت صور المبادرات والفعاليات بحسب طبيعة البيئة المحيطة، ونطاق نشاط المؤسسة وأشكالها، وما تتمتع به كل مؤسسة من موارد مالية وبشرية. وهذه المسؤولية بطبيعتها ليست جامدة، بل لها الصفة الديناميكية والواقعية وتتصف بالتطور المستمر كي تتواءم بسرعة وفق مصالحها وبحسب المتغيرات الاقتصادية والسياسية والاجتماعية.

قائمة المراجع

المقالات العلمية :

- 1- عبد المالك مهري، نوفل سليمان، واقع التزام الشركات النفطية في الجزائر، قالمة، حوليات جامعة قالمة، العدد27، ديسمبر 2019، ص330
- 2- همل عادل امين، واقع تطبيق المسؤولية الاجتماعية و البيئة على مستوى المؤسسات العمومية الاقتصادية،الجزائر،المجلة الاقتصادية و التنمية المستدامة، عدد02،مجلد05، 2022، ص1212
- 3- زهية كواس،صليحة حفيفي،فتيحو بن حاج جيلالي معاورة،المسؤولية الاجتماعية كدعامة لتحقيق التنمية المستدامة ،الجزائر،مراجعة الاصلاحات الاقتصادية وتكامل اقتصاد العالم،عدد1،مجلد16، 2022، ص55
- 4- مقدم وهيبة،بكار بشير،المسؤولية الاجتماعية للمؤسسات الاقتصادية من خلال تطبيق المواصفة الدولية ايزو2600،جامعة مستغانم،ص15
- 5- سميرة لغويل، نوال زمالي، المسؤولية الاجتماعية المفهوم الابعاد المعايير، الجزائر، مجلة العلوم الانسانية و الاجتماعية،العدد27،ديسمبر 2016
- 5- د/امحمد سعيداني،د/عبد الحق قنعي، المسؤولية الاجتماعية للشركات في الجزائر بين التشريع و الواقع،مجلة صوت القانون،البيدة،العدد03،المجلد07، الأردن، 2021، ص1142،1145
- 6- : د/رضا ابراهيم صالح، علي مجاهد أحمد السيد ،عبد الرحمن فيصل بندر، أثر الافصاح عن الممارسات المسؤولية الاجتماعية في الشركات المساهمة الكويتية مع دراسة ميدانية. مجلة الدراسات التجارية المعاصرة، العدد لخامس، ديسمبر 2018
- 7- أ- سمية دربال، دوافع وأسس تبني المؤسسات الاجتماعية من منظور الاقتصاد الاسلامي، مجلة الدراسات المالية والمحاسبية، جامعة حمة لخضر - الوادي - الجزائر , العدد الثامن - السنة الثامنة 2017
- 8- خير الدين جمعة، دريدي احلام ،صبرينة خليل، واقع تطبيق تسويق الموارد البشرية في الشركات العالمية (شركة appelleنموذجا)، مجلة اقتصاد المال والاعمال، مجلد04، العدد01، جوان 2019
- 10-سفيان مسالطة، حسناء مشري ، زينب تمرايط، حوافز الدافعة لتبني المسؤولية الاجتماعية في المؤسسات الاقتصادية - دراسة تطبيقية لبعض المؤسسات الاقتصادية بولاية سطيف، مجلة الاقتصاد والنمو وريادة الاعمال، مجلد06، العدد01، 2023.

المذكرات الجامعية :

- هاجر بوجعيط، محاسبة المسؤولية الاجتماعية وانعكاسها على الاداء المالي، مذكرة لنيل شهادة الماستر، تخصص مالية ومحاسبة، جامعة جيجل، 2019، ص16

يطو ربيع، دور المسؤولية الاجتماعية في تحقيق ميزة تنافسية للمؤسسات الاقتصادية
مذكرة لنيل شهادة ماستر اكايمي، تخصص ادارة استراتيجية ، جامعة محمد
بوضياف،مسيلة،2018،ص11،10
صيدون نعيمة، واقع تبني المسؤولية الاجتماعية في مؤسسات اقتصادية، مذكرة لنيل
شهادة الماستر، تخصص ادارة اعمال، جامعة محمد بوضياف، مسيلة، 2017، ص22
تومي عبد الكريم، تقييم المسؤولية الاجتماعية للمؤسسات النفطية -دراسة حالة :
مؤسسة سوناطراك المديرية الجهوية حوض بركاوي (HBK) مذكرة مقدمة لاستكمال
متطلبات شهادة الماستر أكاديمي ،تخصص اقتصاد وتسيير بترول، جامعة قاصدي
مرباح- ورقلة، 2017، ص 5 .
ضيافي نوال، المسؤولية الاجتماعية للمؤسسة والموارد البشري، مذكرة ماجستير
تخصص: تسيير الموارد البشرية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير،
جامعة أبو بكر بلقايد-تلمسان،2009-2010م

محاضرات :

1- د/نوفل عبد الرضا الكلابي المسؤولية الاجتماعية و الاخلاقية،محاضرة مقدمة الى
طلبة مرحلة الدكتوراه، كلية العلوم السياحية، جامعة المناصرية، بغداد، لعراق

الكتب :

- 1- البرزنجي نزار عبد المجيد البرواي وأحمد فهمي، "والوظائف الأسس , المفاهيم"
استراتيجيات التسويق ، دار وائل للنشر والتوزيع، عمان- الاردن، 2008،
- 2- السكارنة بلال خلف، أخلاقيات الأعمال، دار المسيرة للنشر والتوزيع، عمان- الأردن،
2011،
- 3- الصيرفي محمد، المسؤولية الاجتماعية للإدارة، دار الوفاء لدنيا الطباعة والنشر،
مصر، 2007،
- 4- محسن طاهر صالح الغالبي والعامري مهدي، المسؤولية الاجتماعية وأخلاقيات
العمل، دار وائل للنشر والتوزيع، الأردن،2005،